"مستقبل الصراع بين الهند وباكستان في ضوء الغاء الحكم الذاتي لإقليم كشمير"

الدكتورة: عزة جمال عبد السلام[1]♣

ملخص:

يمثل اقليم كشمير الى الهند بُعداً استراتيجيّاً مهم، رغم أن غالبية سكان الاقليم يدينون بالإسلام، إلّا أن في الصراعات الجغرافية لا يمثل العامل الديني فيها الا عامل واحد من عدة عوامل، لكنه قد يشكل عاملاً مهماً في حالة الهند تحديداً، وبالتالي تحاول الهند الهيمنة على كشمير من أجل عدم إثارة أية اضطرابات دينية، أو الدعوة لحركات انفصالية لو سمح لكشمير بتقرير المصير او الانفصال، بينما تعتبرها باكستان حائط الصد للدفاع عن امنها القومي، وتنظر الى اقليم كشمير على اعتبار انه جزء من اراضيها، وان السكان يرغبون في الانضمام الى باكستان، ولكن اقدام الهند على تغيير الوضع القانوني للإقليم والغاء الحكم الذاتي طبقاً لاتفاقيات دولية واقليمية هو نقطة تحول في العلاقات الهندية الباكستانية التي قد يترتب عليها التأثير على الامن والسلم في المنطقة.

كلمات مفتاحية: تقرير المصير، ادارة الصراع، الحكم الذاتي

(♣) أستاذ مساعد – جامعة نجران السعودية.

Abstract:

Kashmir to India is an important strategic dimension, although the majority of the population of the region owes Islam, but in geographical conflicts, the religious factor is only one of several factors, but it may be an important factor in the case India, in particular, is trying to dominate Kashmir in order not to provoke any religious unrest, or to call for separatist movements if Kashmir is allowed to self-determination or secession, while Pakistan regards it as a barrier to defend its national security and views Kashmir as part of its territory. And that the population wishes Wen's accession to Pakistan, but India's change in the legal status of the region and the abolition of autonomy in accordance with international and regional agreements is a turning point in Indo-Pak relations that could have an impact on security and peace in the region.

Keywords: self-determination, conflict management, autonomy

مقدمة

تشترك باكستان والهند، في أكثر من مجرد حدود مشتركة، حيث إنهما تتشاركان تاريخ وثقافة ولغة، ومع ذلك يظل الصراع قائم بين البلدين، حول قضايا جغرافية تمثل أزمات مستمرة، كما أنهما يتعايشان وسط خلاف حول جبهات عدة، وانطلاقاً من الصراعات التاريخية بين الجارتين للسيطرة على اقليم كشمير فقد بلغت التوترات والمخاطر بين البلدين مستويات قياسية في أعقاب استعراض القوة العسكرية من جانب الدولتين وخاصة بعد التجارب النووية الباكستانية عام ١٩٩٨، التي أجريت ردًا على التجارب الهندية في مطلع العام نفسه، وادان المجتمع الدولي ذلك[١]، الا ان الدولتين استمرا في توسيع وتحديث قوتهما العسكرية، مما دفع ذلك الامم المتحدة بالتدخل ومحاولة التوسط لإنهاء الصراع، حتى حصل الاقليم في الشاطر الهندي على الحكم الذاتي ولكن تحت السيادة الهندية، بعد رفض الهند رغبة الاقليم في الانفصال لعدة اعتبارات، ومنها اغلاق الباب امام ايه محاولات لانفصال اقاليم اخرى من الهند، و تلك الدراسة تحاول بيان أثر الغاء الهند للوضع القانوني المتمثل في الحكم الذاتي للإقليم على العلاقات الهندية الباكستانية، وتأثير ذلك دوليا و اقليمياً، وخاصة ان الحكم الذاتي للإقليم واقع بفعل الدستور الهندي وكذلك اتفقت عليه قوى دولية. وتدور **مشكلة الدراسة:** حول ان العوامل المشتركة بين أي بلدين تمثل نقطة الانطلاق نحو التعاون والاتفاق لكثير من القضايا ومن ضمن تلك العوامل العامل الجغرافي، الا انه احياناً تتدخل العوامل الجغرافية لتكون مصدر للنزاعات ومهدد للأمن القومي، مما يجعل التدخل والوساطات الدولية امر ضروري، للحيلولة دون تطور الصراع ليصل الى الحرب، ولعل **الاشكالية البحثية لتلك الدراسة تتمثل في مدى تأثير اقدام دولة من دول الصراع وهى الهند باتخاذ قرار منفرد بإلغاء الوضع القانوني لمنطقة كشمير على الامن و السلم الدوليين؟** وتتبع من تلك الاشكالية عدة أسئلة فرعية وهي:

- كيف أن العوامل المشتركة لم تسمح بالتغلب على نقاط الخلاف؟
- لماذا اختارت الهند هذا التوقيت لاتخاذ مثل هذا القرار؟

- هل سيكون القرار الهندي بداية لحرب جديدة بين الجارتين الكبيرتين؟
- ما هو رد الفعل الإقليمي والدولي تجاه ذلك القرار.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تربط بين تأثير بنيه النظام في كل من الهند وباكستان على السياسة الخارجية وادارة الصراع، وكذلك تعود اهميتها في التعرف على الموقف الدولي والإقليمي من اقدام الهند على الغاء الوضع القانوني لمنطقة كشمير واثر ذلك على السلم الدولي، وعلى الرغم من ان هناك دائماً محاولات عديدة لبناء علاقات ايجابية بين الهند وباكستان ولكنها أخفقت جميعا، ومع ذلك ثمة سبب يدعو للتفاؤل لأن هذه القضايا الوجودية لم تقض على القواسم المشتركة بين الطرفين، في الحقيقة هناك أسس مشتركة كافية، تشير إلى أن العلاقات الودية بين البلدين ممكنة، ويمكن اقتناص الفرص المتوافرة للبناء على مصالح مشتركة لتؤمن في نهاية المطاف مستقبلا أفضل للبلدين وللإقليم كله. **ويستخدم الباحث في منهجية الدراسة:** منهج تحليل النظم والذي تنبع أهميته من اعتبار ان النظام هو وحدة التحليل، حيث يعتبر النظام محل الدراسة مجموعة من العناصر او الاجزاء التى ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل، وكذلك المنهج الوصفي للظواهر السياسية حيث يقوم الدارس بمراقبة ظاهرة البحث، وتدوين جميع ما يتعلق بها ووصفه وصفًا واضحًا، وتعتمد هذه الطريقة على خبرات الدارس في تحديد سلوكيات الظاهرة خلال الملاحظة. **بينما تهدف الدراسة إلى** التعرف على العوامل المشتركة بين الهند وباكستان، ومعرفة جذور الصراع حول اقليم كشمير واهمية تلك المنطقة لكل من الهند وباكستان، التعرف على الادوار الدولية في التوسط لحل الصراع، التعرف على الاسباب التي دفعت الهند لتغيير الوضع القانوني لإقليم كشمير.

وتنقسم الدراسة إلي محورين رئيسيين، يأتي المحور الأول المعنون بـ" التطور التاريخي للصراع بين الهند وباكستان على كشمير"، ويركز على عدد من النقاط وهي: أهمية إقليم كشمير لكلًا من الهند وباكستان، تطور النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير، التسلسل الزمني للتوتر بين الهند وباكستان، قضايا النزاع حول كشمير،

الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف لتسوية النزاع، أسباب رفض سكان إقليم كشمير الانضمام إلي الهند.

في حين يأتي المحور الثاني والمعنون بـ "أثر الغاء الحكم الذاتي في كشمير على الصراع بين الهند وباكستان" ويتناول عدد من النقاط الهامة وهي: ماهية القرار الهندي بإلغاء الحكم الذاتي في كشمير، الحسابات الهندية عقب القرار، الحسابات الباكستانية عقب القرار، مقدمات القرار الهندي، مشروعية القرار الهندي، رد الفعل الدولي، إجراءات التصعيد المتبادل، احتمالات تنامي الصراع.

المحور الأول: التطور التاريخي للصراع بين الهند وباكستان على كشمير

تظل قضية كشمير هي القضية الأساسية التقليدية للنزاع بين الهند وباكستان، وهي أهم حجر عثرة في أي علاقات ثنائية بين الهند وباكستان، وفي عام ١٩٩٨ وصلت الخلافات قمتها في أعقاب التجارب النووية الباكستانية التي أجريت ردًا على التجارب الهندية في بداية العام نفسه، وحينها ندد المجتمع الدولي بخطوات الجانبين.

الا ان الصراع يتجدد بين الهند وباكستان في اغسطس ٢٠١٩ عقب قيام الهند بإلغاء الحكم الذاتي لإقليم كشمير الذى يقع في الشاطر الهندي، وتطغى قضية كشمير من جديد على الساحة الدولية.

أهمية إقليم كشمير لكلًا من الهند وباكستان

بالنسبة للهند

يمثل اقليم كشمير بالنسبة للهند أهمية استراتيجية أمام الصين خاصة بعد أن تمكنت الأخيرة من السيطرة على التبت وتطور النزاع بين الهند و الصين على طول الحدود في جبال الهملايا، كما أن الهند تنظر إليه على أنه امتداد جغرافي وحاجز طبيعي أمام فلسفة الحكم الباكستاني القائم على أسس دينية إسلامية الأمر الذي يهدد الأوضاع الداخلية للهند ذات الأقلية المسلمة بالنسبة لها والكبيرة العدد بالنسبة للإقليم، فضلًا عن الخوف الهندي المستمر من استقلال كشمير على أسس دينية أو عرقية، لأن ذلك سيؤدي إلى فتح باب لا تستطيع أن تغلقه أو تتصدي له أمام الكثير من

الولايات الهندية التي تغلب فيها عرقية معينة أو يكثر فيها معتنقي ديانة معينة[٢]، وبالتالي فإن هذه الاعتبارات هي التي دفعت الهند إلى التمسك الشديد بالإقليم رغم أغلبيته المسلمة الذين يمثلون النسبة الأكثر من سكانها. وكذلك يمثل الاقليم رادعًا اقتصاديًا وأمنيًا في مواجهة الصين وباكستان، فهو رادع قوي أمام التوسع الباكستاني ذي الأغلبية المسلمة.

بالنسبة لباكستان:

بالنسبة إلى باكستان فهو ممرّ تجاري مهم بسبب احتوائه على ميناء "كراتشي" الباكستاني وارتباطات سكانه القوية بالتجارة والصناعة، وتتجلى الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها كشمير بالنسبة لباكستان في وجود منبع الأنهار التي تعد المورد الرئيسي الذي تستفيد منه باكستان في الفلاحة والزراعة، وهي أنهار السند، جليم، جناب.

كما يعتبر بمثابة خط دفاع حيوي لباكستان، والسيطرة عليه من قبل الهند سيهدد كيان باكستان ثم أن غالبية السكان مسلمين الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٥% من سكان الإقليم.

بالإضافة إلى الأهمية الجيو–استراتيجية التي يحظى بها الإقليم من الناحية العسكرية بالنسبة لباكستان، لأن وقوعه في يد قوة معادية لباكستان بوسعه القضاء عليها في أية لحظة. بالإضافة إلى أن كشمير من الناحية الجغرافية تعد جزءا من باكستان التي تشترك معها في حدود طولها عدة مئات من الكيلومترات ولا يربطها بالهند سوى شريط ضيق من الأرض، وتؤكد الروابط الجغرافية والاقتصادية والثقافية بين كشمير وباكستان ضرورة ضمها لباكستان، وذلك تأسيسًا على رغبة الغالبية العظمى من الشعب المسلم. ناهيك على أن أقرب منفذ بحري طبيعي لتجارة كشمير الخارجية هي كراتشي عاصمة باكستان[٣].

هذه القضايا هي التي جعلت باكستان تتمسك بكشمير ولا تسمح للهند بالسيطرة عليها كما فعلت مع بعض الامارات التي احتلتها بالقوة.

تطور النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير

يرجع تاريخ النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير إلى سنة ١٩٤٧م، بحيث لم يتقرر انضمامها للهند أو باكستان، والسبب في ذلك أن بريطانيا أعطت إلى الامارات التي كانت تحكمها سابقا بالهند حرية الانضمام للهند أو باكستان وفقا لرغبة سكانها بعد الانسحاب البريطاني، لكن بسبب تضارب الارادات بين الشعب وحاكم الاقليم آنذاك(٤) امتنع الاقليم عن التوجه لأى من الدولتين، وهو ما أدى إلى اندلاع حرب بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير سنة١٩٤٧م، وقد بادرت الأمم المتحدة بالتدخل لوقف القتال وجمع السلاح من الامارة، وإجراء استفتاء حر محايد سنة ١٩٤٧ تحت إشرافها. لكن الهند لم توافق على توصيات هيئة الأمم خاصة الاستفتاء.

وكانت الأحداث الدائرة في تلك الفترة تنذر بحروب أخرى حول الإقليم نظرًا لأهميته، ولأنه بقي بدون حل يرضي الأطراف سواء المتنازعة عليه أو الشعب الذي لم يحدد مصيره بنفسه، واستمر الوضع على ما هو عليه دون تقدم يذكر في القضية إلى أن نشب صراع بين الصين والهند سنة ١٩٦٢م حيث استغلت باكستان الهزيمة التي تلقتها الهند لتوجيه ضربة قاضية لها إزاء التصاريح التي أدلى بها وزيرها الأول والذي اعتبر كشمير جزء من التراب الهندي بدون أي استفتاء(٥). وأفضى بهما الأمر إلى حرب بين الهند وباكستان سنة ١٩٦٥م، وتدخل مجلس الأمن لوقف القتال بين الطرفين في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥.

وبالرغم من جميع الجهود الدولية المبذولة لتسوية الخلاف، إلا أن المسألة ظلت معلقة، كما استغلت الهند الأحداث التي كانت تمر بها باكستان في تلك المرحلة لمحاولة ضرب وحدة باكستان ووحدة الامة الإسلامية في آن واحد عن طريق تقديم الدعم لشعب البنغال في محاولته الانفصالية عن باكستان، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات الهندية–الباكستانية من جديد إزاء هذه المساعدة وعلى إثرها نشبت الحرب الثالثة بينهما سنة ١٩٧١م(٦)، وكان من أبرز نتائج هذه الحرب هزيمة باكستان وظهور

دولة بنغلاديش عام ١٩٧١م[٧]، وتوقيع اتفاقية شملا برئاسة الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي سنة ١٩٧٢م[٨].

وفي عام ٢٠٠٣، وافقت الهند وباكستان على وقف إطلاق النار بعد سنوات طويلة من الصراع الدموي، على طول الحدود الفعلية بين البلدين، والمعروفة باسم خط المراقبة.

وفي عام ٢٠١٤، جاءت حكومة هندية جديدة إلى السلطة وأقرت القيام بإجراءات متشددة ضد باكستان، وفي الوقت نفسه أبدت استعدادها للخوض في محادثات سلام، وحضر نواز شريف، رئيس وزراء باكستان آنذاك، مراسم أداء اليمين الدستورية مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في دلهي.

لكن بعد مرور عام، ألقت الهند باللائمة على الجماعات التي تتخذ من باكستان مقرا لها لشن هجوم على قاعدتها الجوية في باثانكوت بولاية شمال البنجاب، وألغى مودي زيارة كانت مقررة وقتها إلى العاصمة الباكستانية إسلام آباد لعقد قمة إقليمية في عام ٢٠١٧ ومنذ ذلك الحين، لم يحدث أي تقدم في المحادثات بين الجارتين.

وفي عام ٢٠١٨، انسحب حزب "بارتياجاناتا" الذي كان يتزعمه مودي من حكومة ائتلافية يديرها "حزب الشعب الديمقراطي". ومنذ ذلك الحين، يخضع القسم الهندي من كشمير لحكم مباشر من نيودلهي، مما أدى إلى زيادة التوتر بين البلدين، وفي ٢٦ فبراير شنت الهند غارات جوية على الأراضي الباكستانية التي قالت إنها استهدفت قواعد للمتشددين، ونفت باكستان أن تكون الغارات قد تسببت في أي أضرار أو إصابات كبيرة، لكنها وعدت بالرد. وفي اليوم التالي، قالت إنها أسقطت طائرتين تابعتين للقوات الجوية الهندية في مجالها الجوي[٩].

التسلسل الزمني للتوتر بين الهند وباكستان[١٠]

- في أكتوبر ١٩٤٧، أول حرب بين الهند وباكستان حول كشمير بعد شهرين فقط من استقلالهما عن بريطانيا.
- أغسطس ١٩٦٥، خاض البلدان حرباً قصيرة حول كشمير.

- ديسمبر ١٩٧١، دعمت الهند حرباً في باكستان الشرقية التي كانت تسعى للاستقلال، وانتهت بإنشاء دولة بنغلاديش.
- مايو ١٩٩٩، حاول جنود باكستانيون ومقاتلون بالتسلل إلى مواقع هندية عسكرية في جبال كارجيل، لكن الهند ردت بغارات جوية وبرية ونجحت بطردهم منها.
- أكتوبر ٢٠٠١، أدى هجوم مدمر من قبل باكستان على مجلس الولاية في إقليم كشمير الخاضع للهند إلى مقتل ٣٨ شخصاً، وبعد شهرين، تسبب هجوم ثانٍ على البرلمان الهندي في دلهي في مقتل ١٤ شخصاً.
- نوفمبر ٢٠٠٨، أدت الهجمات المنظمة على محطة سكة الحديد الرئيسية في مومباي والفنادق الفاخرة والمركز الثقافي اليهودي إلى مقتل ١٦٦ شخصاً. وألقت الهند باللائمة على جماعة "عسكر طيبة" التي تتخذ من باكستان مقرا لها.
- يناير ٢٠١٦، أدى الهجوم على القاعدة الجوية الهندية في باثانكوت إلى مقتل سبعة جنود هنود وستة مسلحين.
- ١٨ سبتمبر ٢٠١٦، هجوم على قاعدة للجيش الهندي في أوري في كشمير (الجزء التابع للإدارة الهندية) أسفر عن مقتل ١٩ جنديًا.
- ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦، قالت الهند إنها نفذت ضربات على المسلحين في كشمير (الجزء التابع للإدارة الباكستانية)، لكن الأخيرة نفت حدوث أي ضربات.

حيث ان النزاع حول اقليم كشمير شهد ثلاثة حروب تباينت من حيث الأسباب التي كانت وراء كل حرب على حدة، إلا أن القضايا التي كان وراء تلك الموجات تتمثل في الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي يتمتع بها إقليم كشمير خاصة الثروة المعدنية الهائلة، بالإضافة إلى أن هذا الصراع قام على أساس الصراع الطائفي لأن باكستان دولة إسلامية والهند تعتبر خليط من الديانات المختلفة، ومع تفضيل سكان كشمير خاصة المسلمين الانضمام لباكستان بدلًا من الهند، عملت الأخيرة على عدم اكتمال ذلك الانضمام، مما كان له الأثر على ضرب وحدة باكستان ووحدة الامة الإسلامية في آن واحد.

كما أن الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها كشمير لعبت دور هام في دفع الأطراف المتنازعة حوله إلى خوض هذه الحروب فيما بينها أملًا في انضمامه لواحد منهم، خاصة أن المسيطر على هذا الإقليم سيستفيد من الثروات التي تتواجد به وكذلك تحسين وربط العلاقات مع الدول المجاورة التي يطل عليها خاصة الصين وأفغانستان.

الاتفاقيات الموقعة بين البلدين لتسوية النزاع

حيث ان النزاع حول اقليم كشمير شهد ثلاثة حروب تباينت من حيث الأسباب التي كانت وراء كل حرب على حدة، إلا أن القضايا التي كان وراء تلك الموجات تتمثل في الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي يتمتع بها إقليم كشمير خاصة الثروة المعدنية الهائلة، بالإضافة إلى أن هذا الصراع قام على أساس الصراع الطائفي لأن باكستان دولة إسلامية والهند تعتبر خليط من الديانات المختلفة، ومع تفضيل سكان كشمير خاصة المسلمين الانضمام لباكستان بدلًا من الهند، عملت الأخيرة على عدم اكتمال ذلك الانضمام، مما كان له الأثر على ضرب وحدة باكستان ووحدة الامة الإسلامية في آن واحد.

كما أن الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها كشمير لعبت دور هام في دفع الأطراف المتنازعة حوله إلى خوض هذه الحروب فيما بينها أملًا في انضمامه لواحد منهم، خاصة أن المسيطر على هذا الإقليم سيستفيد من الثروات التي تتواجد به وكذلك تحسين وربط العلاقات مع الدول المجاورة التي يطل عليها خاصة الصين وأفغانستان.

- **اتفاقية شملا**

عقدت هذه الاتفاقية في ظروف صعبة بالنسبة لباكستان التي كانت تعيش وضع متأزم لخروجها بذيول الهزيمة من الحرب، وفقدانها إقليم البنغال الذي كان يقع ضمن مجالها الجغرافي ليصبح دولة قائمة بذاته منذ سنة ١٩٧١م و الذى سميت بنجلاديش، إلا أن بعض بنود هذه الاتفاقية جاءت في الصالح الباكستاني فقد نصت على استعادتها لكل الأقاليم التي فقدتها في حرب ١٩٧١م في مقابل الانسحاب من قطاع البنجاب وصحراء راجستان لصالح الهند، كما شكلت هذه الاتفاقية تحركا بين البلدين

نحو تطبيع العلاقات من خلال استئناف الاتصالات والمعاملات الاقتصادية فيما بينهم، تمهيداً لتسوية قضية كشمير المتنازع عليها في إطار ثنائي.

وبموجب هذه الاتفاقية سعت الهند إلى إخراج قضية كشمير من مبدأ حق تقرير المصير الذي أقرته الامم المتحدة و التي رأت انه لا يتماشى مع الطرح الهندي تحت ذريعة أنه لا يمكن لباكستان إثارة هذه القضية مرة أخرى أمام الأمم المتحدة، بموجب التوقيع على اتفاقية شملا وأن القضية قد تمت تسويتها باعتبار كشمير جزء من التراب الهندي.

وقد تمت صياغة بنود هذه الاتفاقية بالشكل الذي يخدم المصالح الهندية في المرتبة الأولى خاصة فيما يتعلق بقضية كشمير المتنازع عليها، مستغلة ان توقيع باكستان على هذه الاتفاقية سيكون بمثابة الضوء الأخضر للهند لضم كشمير إلى كنفها، إلا أن هذا الطموح لم يلقى الترحيب من طرف باكستان، بل رفضته معلنة أنه لا يمكن تسوية قضية كشمير إلا بإجراء استفتاء شعبي يقرر فيه الشعب الكشميري مصيره بنفسه.

- **اتفاقية طشقند**

بدأت بمبادرة سوفيتية في يناير ١٩٦٦ بطشقند مفاوضات بين زعماء الهند وباكستان. بفضل هذه المفاوضات أمكن تسوية النزاع المسلح الثاني بين البلدين. وبمشاركة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ألكسي كوسيگين .

الوساطة الدولية

١ –الأمم المتحدة

سعت الامم المتحدة إلى تقديم الحلول المناسبة لمعالجة القضية المطروحة واتخاذ موقف وسطي للتقريب بين وجهات نظر كلا من الهند و باكستان. ومن بين قراراتها المتعلقة بتسوية النزاع قرار سحب القوات العسكرية الباكستانية الهندية من كشمير مع تنصيب حكومة انتقالية للإشراف على الوضع هناك، والدفاع عن حق تقرير المصير عبر إجراء استفتاء شعبي حر ومحايد في الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة، و من

خلال هذا الاستفتاء سيقوم الشعب الكشميري باختيار الانضمام للهند أو لباكستان أو يحظى باستقلاله الذاتي دون الانضمام لأية دولة من الدولتان المتنازعتان حوله. فإذا كانت كل الدولتان قد وافقتا على جميع قرارات المنظمة بما فيه الاستفتاء الشعبي، الا ان الهند سرعان ما رفضته لأنه لا يصب في صالحها. ففي إطار الشرعية الدولية تطمح الهند إلى الوصول لتسوية لا تتماشى مع حق تقرير المصير ولو على حساب باكستان، بينما ترى هذه الأخيرة عكس ذلك أي ضرورة إعطاء كشمير حق تقرير المصير. ولعل سبب فشل جميع قرارات الأمم المتحدة بخصوص التسوية يعزى إلى تناقض الآراء الهندية الباكستانية وتباينها بخصوص كشمير، بالإضافة إلى إصرار الهند على تسوية الوضع بينها وبين باكستان في إطار ثنائي دون اللجوء إلى وساطة دولية.

٢-الوسطاء الدوليين

بعد فشل جولة المفاوضات بين الأمم المتحدة و كلا البلدين في الوصول إلى حل لتسوية النزاع بشكل سلمي، تم تعيين "أوين ديكسون" كوسيط دولي، الذي سعى بدوره إلى البحث عما فشلت فيه المنظمة الدولية، بيد أنه سرعان ما فشل هو الاخر حيث باءت جميع مجهوداته بالفشل، وفي هذا الصدد صرح قائلا "اقتنعت في النهاية بأن موافقة الهند على نزع السلاح لن يتم الحصول عليها أبدا وبأي شكل من الأشكال، وكذلك الحال بالنسبة للشروط التي تحكم فترة الاستفتاء أيا كانت طبيعتها بما يتيح حسبما أرى فرصة لإجراء الاستفتاء في ظروف تحول بما يكفي دون الترهيب وأن أشكال التأثير الأخرى وسوء التعامل قد تجعل حرية إجراء الاستفتاء وعدالته عرضة للخطر". وسيرا على نفس المنوال نجد "فرانك جراهام" قد فشل في مهمته بسبب تشبث الموقف الهندي.

٣-الاتحاد السوفيتي

في ظل المحاولات العديدة التي باءت بالفشل، سارع الاتحاد السوفيتي إلى التدخل في هذا الصراع حيث قام بتنظيم مؤتمر للصلح بين الأطراف المتنازعة بطشقند

العاصمة الأوزباكستانية سنة ١٩٦٦م[١١]، وقد دعت هذه الاتفاقية إلى الحل السلمي للنزاع وسحب القوات بين الطرفين في موعد أقصاه ٢٥ يوما، مع مراعاة شروط وقف إطلاق النار وعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وبالرغم من تدخل الاتحاد السوفياتي في القضية حيث دعي إلى عقد مؤتمر طشقند والذي كان من أبرز قراراته تجميد الموقف، غير أن المؤتمر باء بالفشل على إثر وفاة رئيس الوزراء الهندي "شاستري" بنوبة قلبية عشية توقيع الاتفاق.

وتأسيسا على ما سبق يتضح بأن السبب الحقيقي في فشل جميع جهود الأمم المتحدة والوسطاء الدوليين والاتحاد السوفياتي في عدم تمكنهم من الوصول إلى حل يمكن من خلاله تسوية قضية كشمير من خلال الاستفتاء الشعبي الذي سيقرر مصير الإقليم، راجع إلى معرفة الهند بالنتائج المسبقة التي سيسفر عنها والتي لا تصب في مصلحتها ولا تحقق مسعاها لأن أغلبية الشعب مسلمين ويفضلون الانضمام لباكستان[١٢]، كذلك الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها كشمير جعلتها تتمسك بها ولا تفكر حتى في التنازل عنها. إلى جانب إصرارها على ضم الإقليم إليها استناداً على الرسالة التي بعثها المهراجا هاري سينغ مستنجدا بالقوات الهندية في مساعدته لإخماد الانتفاضة التي شهدتها المنطقة أنداك، في مقابل ذلك تنضم كشمير إلى الهند، فقد تشبثت الهند بهذه الرسالة معتبرة إياها نص مقدس يجب تنفيذه على أرض الواقع، ولو كان ذلك على حساب رغبة الشعب.

أسباب رفض سكان إقليم كشمير الانضمام إلي الهند

يرجع ذلك ان معظم سكان الإقليم في كشمير لا يحبذون العيش تحت إدارة الهند، بل يفضلون الاستقلال أو الاتحاد مع باكستان، ويشكل المسلمون في ولايتي جامو وكشمير الخاضعتين للإدارة الهندية نسبة كبيرة من السكان، مما يجعلها الولاية الوحيدة داخل الهند ذات الغالبية المسلمة.

وأدى تفاقم المشكلة إلى ارتفاع معدلات البطالة والشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن التي تواجه المتظاهرين والمتمردين في الشوارع.

وبدأت حالات العنف بالظهور في الولاية منذ عام ١٩٨٩، لكن موجة العنف تجددت في عام ٢٠١٦ بعد مقتل الزعيم المتشدد "برهان واني"، الذي كان يبلغ من العمر ٢٢ عاماً، وكانت له شعبية واسعة بين جيل الشباب في وسائل التواصل الاجتماعي، واعتبر على نطاق واسع أنه وراء حالة التشدد في المنطقة، وقُتل "برهان واني" في معركة مع قوات الأمن، الأمر الذي أدى إلى انفجار موجة من المظاهرات الضخمة في المنطقة، ومنذ ذلك الحين ازدادت حالات العنف في الولاية، وخاصة بعد أن قُتل نحو ثلاثين شخصاً كانوا قد حضروا جنازته في مسقط رأسه "سريناغار" في أعقاب اشتباكات بينهم وبين قوات الأمن، وفي عام ٢٠١٨ قُتل أكثر من ٥٠٠ شخص من المدنيين وقوات الأمن خلال الاشتباكات، وكان ذلك أعلى عدد من الضحايا خلال عقد من الزمن(١٣).

المحور الثاني: أثر إلغاء الحكم الذاتي لكشمير على الصراع بين الهند وباكستان

تظل قضية إقليم كشمير هي القضية الأساسية التقليدية للنزاع بين البلدين، وهي أهم حجر عثرة في أي علاقات ثنائية بينهما، وفي عام ١٩٩٨ وصلت الخلافات قمتها، وذلك في أعقاب التجارب النووية الباكستانية التي أجريت كردًا على التجارب الهندية في بداية العام نفسه، وحينها ندد المجتمع الدولي بخطوات الجانبين. ودفع سباق التسلح بين البلدين إلى التخلي عن البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وإنفاق الملايين للإبقاء على الوجود العسكري في سياشين (منطقة في إقليم كشمير)، ومر الصراع بعدد من المراحل لعل أبرزها أحداث كارجيل عام ١٩٩٩، ومومباي عام ٢٠٠٨، وهما حادثتان أفضيتا إلى تراجع العلاقات للغاية بين البلدين.

ماهية القرار الهندي بإلغاء الحكم الذاتي في كشمير

في الخامس من أغسطس عام ٢٠١٩ قرر البرلمان الهندي تمرير المرسوم الرئاسي بإلغاء الوضع الخاص والحكم الذاتي لإقليم كشمير والقاضي بإلغاء المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي والمتعلقة بإنهاء الحكم الذاتي في إقليم كشمير، وبالتالي

تغيير وضعه القانوني ليصبح بذلك ولاية اتحادية تابعة للهند، و لا شك أن إلغاء المادة٣٧٠ من الدستور الهندي التي رسمت الوضع القانوني لـ٤٣ % من مساحة إقليم جامو وكشمير خلال السنوات السبعين الماضية يدشن مرحلة جديدة في الصراع الهندي الباكستاني، ويضيف مسارات جديدة للتعقيدات السياسية في شبه القارة الهندية في ظل تسارع وتيرة انتقال الصراع العالمي بين روسيا والولايات المتحدة والصين إلى آسيا والمحيطين الهندي والهادي.

الخطوة الهندية أعادت أزمة كاشمير للواجهة وصَعدت الوضع مع الجارة الباكستانية التي شهدت استنفاراً ضد القرارِ الهندي.

ويعد القرار بإلغاء الوضع الخاص والحكم الذاتي لإقليم كشمير مساوياً في خطورته قرار المهراجا الهندي الذي قرر عام ١٩٤٧ ضم إقليم كشمير إلى الهند رغم أن غالبية سكانه من المسلمين و يرفضون ذلك، وكان الاتفاق بين غاندي ومحمد علي جناح بعد الاستقلال عن بريطانيا أن الولايات ذات الأغلبية الهندوسية تنضم للهند، بينما الولايات ذات الغالبية المسلمة تنضم لباكستان، وأدى قرار المهراجا إلى دخول الهند وباكستان في الحرب الأولى عام ١٩٤٨ حصلت فيها الهند على ٤٣ % من مساحة الإقليم، وباكستان على ٣٧ % من أراضي الإقليم، وتسيطر الصين على ٢٠ % الأخرى.

وقد أثار إلغاء الحكومة الهندية الحكم الذاتي الذي كان قائماً في كشمير منذ سبعة عقود مخاوف دولية من تزايد أعمال العنف في المنطقة ذات الغالبية المسلمة، واستدعى رداً غاضباً من باكستان.

ودفع حزب رئيس الوزراء ناريندرا مودي الهندوسي القومي قدماً باتجاه إصدار مرسوم رئاسي يلغي الوضع الخاص لولاية جامو وكشمير(شمال) الذي كان يضمنه الدستور الهندي. كما قدم الحزب مشروع قانون ينص على تقسيم الشطر الهندي من كشمير إلى منطقتين اداريتين خاضعتين مباشرة لسلطة نيودلهي.

وكشمير مقسمة إلى شطرين هندي وباكستاني منذ استقلال البلدين في عام ١٩٤٧، ويشهد الشطر الهندي من كشمير تمرداً انفصالياً أوقع عشرات آلاف القتلى،

ويقاتل متمرّدون كشميريون وكثير من سكان المنطقة من أجل استقلال منطقتهم أو ضمها إلى باكستان.

ويتعهد معسكر رئيس الوزراء ناريندرا مودي الهندوسي، الذي أعيد انتخابه في مايو ٢٠١٨ لولاية ثانية، بإلغاء الوضع الخاص لكشمير، ويتخوّف كثر من سعي نيودلهي إلى إحداث تغيير ديموغرافي في المنطقة، عبر السماح لغير الكشميريين، وبخاصة الهندوس، بشراء الأراضي في المنطقة بعد ان كانت تلك الأراضي حكراً على الكشميريين فقط..

وتنص المادة ٣٧٠ من الدستور الهندي على منح وضع خاص لولاية جامو وكشمير، وتتيح للحكومة المركزية في نيودلهي سن التشريعات الخاصة بالدفاع والشؤون الخارجية والاتصالات في المنطقة، فيما يهتم البرلمان المحلي بالمسائل الأخرى.

تبعات القرار الهندي

لم تكتف الحكومة الهندية بهذه الإجراءات، بل نشرت ما يقارب ١٠ آلاف جندي على الخطوط الفاصلة للإقليم، وألقت القبض على رئيسيّ الوزراء السابقين للإقليم: "عمر عبد الله" و"محبوبة مفتي"، ووضعتهما قيد الإقامة الجبرية في مدينة "سرينغار" عاصمة الشق الهندي من الإقليم بعد إعلانهما استنكار قرار الحكومة الهندية، وقامت الحكومة الهندية بقطع شبكات الهاتف والإنترنت في المنطقة التي يزيد عدد سكانها على ٧ ملايين نسمة، وفرضت حظر تجول.

وأعلنت السلطات في بيان أنها فرضت حظراً تاماً على التجمعات والاجتماعات العامة في "سريناغار" وضواحيها، وأمرت بإغلاق المدارس والجامعات في ولاية "جامو" إلى حين إشعار آخر، ولم يوضح البيان إلى متى ستبقى هذه القيود سارية المفعول، وتصاعدت حدّة التوتر على جانبي الحدود في كشمير منذ القرار الهندي، خاصة بعد أن نشرت الحكومة الهندية ما يصل إلى ١٠ آلاف جندي في إقليم كاشمير، وقال مصدر أمني لوكالة الصحافة الفرنسية إن الهند أرسلت منذ ذلك الوقت ٧٠ ألف جندي

إضافي[١٤]، وهو عدد غير مسبوق، واعتقلت القوات الهندية قادة تحالف أحزاب الحرية الكشميري المنادي بحق تقرير المصير للشعب الكشميري، وفق ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة بخصوص الإقليم.

وعلى أثر القرار الهندي، فرضت السلطات الهندية في كشمير تدابير أمنية عدة، منها الدعوة إلى تخزين الطعام والوقود، وذلك بسبب معلومات عن تهديدات إرهابية، ونتج عن تلك الإجراءات حالة من الذعر بين السكان الذين اصطفوا في طوابير طويلة أمام محطات الوقود ومتاجر الطعام، وأجهزة الصرف الآلي للحصول على المال.

دوافع القرار الهندي:

القرار دفع البعض لوضع تكهنات بأنه قد يكون التزام انتخابي لحزب "بهاراتا جاناتا" القومي الهندوسي بزعامة رئيس الوزراء" ناريندرا مودي"، وخاصة بعد حصول الحزب على نسبة عالية من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو ٢٠١٩، حقق فيها نتائج حاسمة، مكنته من تشكيل الحكومة مما دفع البعض لتصنيف ذلك على أنه أحد الدوافع الرئيسية لإلغاء الوضع الخاص لكشمير في محاولة لإرضاء القاعدة الجماهيرية القومية.

بينما الاحتمال الأقوى أن الهند تشعر الآن أنها في وضعية أفضل من باكستان، فالاقتصاد الهندي أفضل بكثير من الاقتصاد الباكستاني، كما نجحت الهند في أن تسوق لقضية محاربة الإرهاب في شبه القارة الهندية من خلال إقناع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتصنيف مجموعات باكستانية وكشميرية بأنها جماعات إرهابية مثل تنظيمات لشكر طيبة "عسكر طيبة" وغيرها من المجموعات الأخرى، واستطاعت الدعاية الهندية في إحداث الوقيعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها باكستان الأمر الذي دفع الرئيس "ترامب" إلى توجيه الاتهام إلى باكستان بعدم القيام بما يتوجب عليها من أجل محاربة الإرهاب والتصدي له، فضلًا عن نجاح الهند من الاقتراب من الصين بدرجة لم تعهدها العلاقات الصينية الهندية منذ الحرب الهندية الصينية ١٩٦٢.

فالقمة الثلاثية الهندية الصينية الروسية على هامش قمة أوساكا التي استضافت قمة العشرين في يونيو ٢٠١٩ وضعت أسساً قوية للعلاقات بين الدول الثلاث التي تتعرض لرسوم جمركية أمريكية[١٥]، ورغم اعتراض الصين على القرار الهندي الأخير، الا انها تأمل في أن تقوم بمشروعات عملاقة تكلفتها ٤٧ مليار دولار مع باكستان تهدف إلى توصيل مدن صينية بميناء كراتشي الباكستاني، إلا أن التقارب الهندي الصيني وسعي الصين لجذب الهند لصالحها في حروبها الاقتصادية المتعددة مع الولايات المتحدة سيخفف من رد الفعل الصيني تجاه القرار الهندي.

موقف باكستان من القرار

تدور غالبية الحسابات الباكستانية حول الإجراءات السياسية والاقتصادية التى يمكن ان تتبعها في هذا الشأن مثل دعوة مجلس الأمن لإدانة الخطوة الهندية، وتعرية القرار الهندي بأنه يتنافى مع القانون الدولي وقرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة، وطرد السفير الهندي من إسلام أباد، ومنع القطارات الباكستانية من الذهاب للهند، وان الدخول في حرب ليس الخيار الأرجح لباكستان في هذا التوقيت.

وعلى الرغم من تقدير باكستان بأن جميع الأطراف خاسرة من دخول الحرب إلا أن رئيس الوزراء أعلن أمام البرلمان أن الجيش الباكستاني مستعد للدخول في حرب، ومع عدم رغبة الطرفين في الحرب، إلا أن الدوافع القومية قد تقود بالفعل لحرب جديدة، على الجانب الآخر قال الجيش الباكستاني إنه لا يمكن أن يتخلى عن سكان كشمير التي تشكل عنوان الهوية الباكستانية، لكل ذلك فإن البيئة السياسية القومية في البلدين جاهزة للتورط في حرب لا يريدها الجانبان.

مشروعية القرار الهندي بالنسبة للمعارضة

أثار الإعلان اضطرابات داخل البرلمان الهندي، فوصفه حزب المؤتمر، أكبر أحزاب المعارضة الهندية بأنه "خطوة كارثية". بينما مزق نائب في الحزب الديمقراطي الشعبي ومقره كشمير، نسخة من الدستور الهندي، قبل أن يخرجه عناصر أمن البرلمان من المجلس.

وردًا على الإعلان الأخير، كتبت رئيسة وزراء جامو وكشمير السابقة "محبوبة مفتي" على أحد مواقع التواصل الاجتماعي "تويتر": إن "هذا يوم أسود للديمقراطية في الهند"، وأضافت أن "قرار الحكومة الهندية الأحادي بإلغاء المادة ٣٧٠ غير شرعي وغير دستوري، وسيجعل من الهند قوة احتلال في جامو وكشمير"، ويأتي الإعلان بعد أجواء ضبابية سادت في المنطقة حين أمرت نيودلهي السياح والحجاج الهندوس بمغادرة كشمير فوراً(١٦).

رد الفعل الباكستاني

أدانت وزارة الخارجية الباكستانية الخطوة الهندية، ووصفتها بأنها "غير شرعية". وجاء في بيان الخارجية الباكستانية أن باكستان جزء من هذا النزاع الدولي، و"ستلجأ إلى كل الخيارات المتاحة للتصدي للإجراءات غير الشرعية". كما دعت وزارة الدفاع الباكستانية لعقد اجتماع طارئ لكبار القادة العسكريين الباكستانيين، للتشاور حول موقف باكستان من الخطوة الهندية.

وعقد مجلس الأمن الوطني الباكستاني، الذي يضم القيادتين السياسية والعسكرية، اجتماعاً طارئاً برئاسة "عمران خان"، وأظهر المجلس عزم باكستان على التصدي لأي مغامرة هندية جديدة في كشمير، واتهم في بيان القوات الهندية بتصعيد قصفها للمناطق الواقعة تحت سيطرة باكستان بالقنابل العنقودية والانشطارية الممنوعة دولياً، و اتخذ المجلس قرار بتكثيف التحركات الدبلوماسية في الرد على التصعيد الهندي، وهو ما تم التركيز عليه في اجتماع لجنة الأمن القومي الباكستانية في ٧ أغسطس ٢٠١٩ بقيادة رئيس الوزراء الباكستاني "عمران خان".

ولم تكتف باكستان بتحركاتها على المستوي المحلي بل صعدتها إلى المستوي الدولي، فقامت الخارجية الباكستانية باستدعاء سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وأبلغتهم بمدى خطورة الموقف في كشمير، وخطورة الإجراءات التي تقوم بها السلطات الهندية ضد الكشميريين، واعلن وزير الخارجية "شاه محمود قرشي" إن بلاده ستناقش الأمر مع حلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، مضيفًا

"نعتزم أن نؤكد بحسم موقفنا في اجتماعاتنا مع الوفد الأمريكي الذي يزور باكستان، ومع المجتمع الدولي بشكل عام"، منددًا بقرار الحكومة الهندية، "هذه الخطوة تنتهك قرارًا صادرًا عن الأمم المتحدة". فيما قال رئيس الوزراء الباكستاني "عمران خان": إن الخطوة " انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" في المنطقة(١٧).

وصرح المتحدث الرسمي باسم الجيش الباكستاني الجنرال "آصف غيور"، "إن القصف الهندي على مناطق سكنية في كشمير الباكستانية أدى خلال الأيام الأخيرة إلى مقتل ١٤ شخصاً، جلهم نساء وأطفال، وإصابة ما يقرب من ٤٠ آخرين"، وبعد ساعات قليلة من إعلان الحكومة الهندية قرارها بشأن كشمير، شهدت عدة مناطق باكستانية احتجاجات و اضطرابات. وفي مقدمتها احتجاجات مظفر آباد، عاصمة الشطر الذي تديره باكستان من كشمير على بعد نحو ٤٥ كيلومتراً من الحدود المتنازع عليها بين البلدين، كما رفع عشرات المحتجين أعلاماً سوداء، وأحرقوا إطارات السيارات هاتفين " تسقط الهند".

كما خرجت احتجاجات في كل من العاصمة الباكستانية إسلام آباد، وكراتشي المركز التجاري لباكستان اعتراضا على خطورة الإجراءات التي تقوم بها السلطات الهندية ضد الكشميريين، وقد قام وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي بزيارة عاجلة إلى بكين في التاسع من أغسطس لإجراء مشاورات مع القيادة الصينية(١٨)، حيث ان الصين تلعب دورا ثانويا في النزاع الهندي الباكستاني منذ نشأته.

رد الفعل الدولي

يعي العالم ان الهند وباكستان قوتان نوويتان وان أي حرب قد تنشب بينهما تهدد مباشرة السلم والامن الدولي، وبمجرد اعلان السلطات في نيودلهي عن قرار انهاء الحكم الذاتي في كشمير، بدأت ردود الفعل الدولية تجاه الخطوة الهندية، ومن أبرزها:

١-**الامم المتحدة:** دعت المنظمة الهند وباكستان إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وأوضح بيان المتحدث باسم الامين العام، ان موقف الأمم المتحدة من هذه المنطقة يحكمه ميثاق الأمم المتحدة و قرارات مجلس الأمن المعمول بها.

٢- **الولايات المتحدة:** جاء رد الفعل الأمريكي متحفظاً دون الوقوف مع طرف ضد الاخر، حيث دعت وزارة الخارجية الامريكية الهند وباكستان إلى الهدوء وضبط النفس مع عدم تصاعد النزاع. و ان الولايات المتحدة الامريكية تدعم الحوار المباشر بين الدولتين لتهدئة الاوضاع(١٩).

٣- **روسيا:** وصفت موسكو تحرك الهند بكشمير بأنه شأن داخلي وضمن اطار الدستور، كما دعت إلى الحل بموجب اتفاقية شِملا لعام ١٩٧٢، وأكدت روسيا خلال محادثة هاتفية بين وزير الخارجية الروسي سيرخي لافروف ونظيره الباكستاني شاه محمود قريشي، على الحاجة إلى تخفيف حدة التوترات، وأنه لا يوجد بديل لحل الخلافات بين باكستان والهند إلا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية على المستوى الثنائي(٢٠).

٤- **الصين:** وصفت الصين القرار الهندي بأنه غير مقبول وأحادي النظرة، مؤكدة أن القرار الهندي له انعكاسات سلبية على السيادة الإقليمية للصين، وينتهك الاتفاقات الدولية، مشددة على ضرورة أن تمتثل نيودلهي للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الجانبين وعدم اتخاذ إجراءات تزيد من تعقيد قضايا الحدود(٢١). وقد دعت طرفي النزاع إلى التصرف بحذر وإيجاد حلول سلمية للنزاعات والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين وتجدر الإشارة أن الصين لازالت تتنازع بدورها مع الهند حول منطقة "أروناجل برديش. وتمكنت إسلام أباد من تعزيز التأييد الصيني لموقفها من قضية كشمير، وهو ما تجلى في تصريحات "تشانج جون"، المندوب الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة، عقب جلسة مشاورات مغلقة في مجلس الأمن بشأن جامو وكشمير، حيث تضمنت إشارات لرفض بكين للإجراءات الهندية، وهو ما دفع ممثل الهند لدى الأمم المتحدة "سيد أكبر الدين" لاعتبار جلسة مجلس الأمن تدخلًا في الشئون الداخلية الهندية قائلًا: "لا نحتاج إلى هيئات دولية تتدخل في شئون غيرها لمحاولة اطلاعنا على كيفية إدارة حياتنا، نحن أمة تتجاوز المليار نسمة".

٥-**تركيا:** عبر الرئيس التركي عن مخاوفه بشأن الأحداث الأخيرة، لافتًا النظر إلى دعم تركيا الكامل والثابت لإسلام أباد، و اعتبر رئيس الوزراء الماليزي، القرار الهندي "خطوة ستؤدي إلى تدهور السلام والأمن في المنطقة، وتقوض العلاقات بين جارين يتمتعان بقدرات استراتيجية". ومع قطع شبكات الاتصال وخدمات الإنترنت عن المنطقة بالكامل منعًا لتداول الأخبار والأحداث، دعا الأمر منظمة العفو الدولية إلى التنديد بقرار الحكومة الهندية والتحذير من "اشتعال توترات جديدة" قد تؤدي إلى صراع عرقي، إذ قال الفرع الهندي للمنظمة الحقوقية الدولية في بيان: "القرار يعزل السكان المحليين ويزيد من مخاطر وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وسط حملة قمع كاملة على الحريات المدنية وقطع الاتصالات".

إجراءات التصعيد المتبادل

جاء قرار الحكومة الهندي بإلغاء المادة ٣٧٠ من الدستور التي أسست للوضع الخاص لإقليم كشمير في ٥ أغسطس ٢٠١٩ لتكشف عن الاحتقان المتزايد والاستقطاب في العلاقات الهندية –الباكستانية حيث اتخذت الدولتان اجراءات تصعيدية:

- خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي: حيث قررت باكستان طرد السفير الهندي لدى إسلام أباد، واستدعاء السفير الباكستاني لدى نيودلهي.
- توقف التعاملات التجارية والنقل: حيث قررت باكستان تعليق التبادل التجاري مع الهند، وخاصة ان هذا القرار يأتي عقب سلسلة من القرارات الهندية لتحجيم العلاقات الاقتصادية مع إسلام أباد يتمثل أهمها في رفع الرسوم الجمركية على الصادرات الباكستانية في فبراير ٢٠١٩ عقب التوترات التي أعقبت الهجوم على ناقلة الجنود الهندية في كشمير، وقرار رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" وقف التبادل التجاري بصورة كاملة عبر خط السيطرة الفاصل بين الشطرين الهندي والباكستاني في كشمير في أبريل ٢٠١٩ خلال الحملات

الانتخابية بدعوى الحد من تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة، وكذلك اتخذت باكستان قرار بتعليق كافة خدمات القطار والحافلات الرئيسية بين البلدين كرد فعل على قرار الهند تجاه كشمير، وهو ما قد تكون له انعكاسات سلبية على مواطني البلدين بالدرجة الأولى.

- تشديد القيود الأمنية من جانب الهند: تحسبت الهند لاحتمالات تفجر الاضطرابات في كشمير[٢٢] فقامت فور إصدارها قرار إلغاء الحكم الذاتي للإقليم بتكثيف الانتشار العسكري، ووضع الزعماء السياسيين بالإقليم قيد الإقامة الجبرية، وتعليق خدمات الهاتف والإنترنت، ونشر الحواجز الأمنية في الطرق الرئيسية، وقامت السلطات الأمنية باعتقال أكثر من ١٠٠ شخص من السياسيين المحليين في كشمير وفقًا لوكالة أنباء "تراست أوف إنديا"، وهو ما اعتبرته بعض التحليلات بمثابة إغلاق تام للإقليم بهدف احتواء تداعيات القرار، واعتبرت نيودلهي أن قرارها شأن داخلي لا يحق لدول الجوار التعقيب عليه.
- تبادل الاتهامات بالانتهاكات الحقوقية: كرر رئيس الوزراء الباكستاني "عمران خان" اتهاماته للهند بممارسة انتهاكات إنسانية بحق سكان الإقليم، وأشار في أكثر من مناسبة إلى وجود مخاوف من قيام الهند بعمليات تطهير عرقي ضد الجماعات المسلمة والأقليات في إقليم كشمير بعد إنهاء الحكم الذاتي للإقليم[٢٣]، متوعدًا بالتصعيد الدبلوماسي في مواجهة الإجراءات الهندية التي وصفها بالعنصرية، محذرًا من وقوع مجزرة أخرى بحق مسلمي كشمير مثل التي وقعت في "سربرينيتسا" في البوسنة.

وجاء الرد الهندي خلال خطاب رئيس الوزراء "ناريندرا مودي"، في ١٥ أغسطس ٢٠١٩، بأن الوضع الخاص لإقليم كشمير كان مؤقتًا، مؤكدًا تحرك الحكومة الهندية لتحقيق تطلعات شعب جامو وكشمير، مضيفًا أن الوضع الخاص للإقليم ترتب عليه حظر شراء الأجانب للأراضي وشغل وظائف القطاع العام في المنطقة ذات الأغلبية المسلمة، وتسبب في صعود حركة انفصالية بالإقليم، بالإضافة إلى كونه وضعًا غير عادل لسيدات كشمير، لأن القانون كان ينصّ على فقدانهن حقهن في الميراث إذا

تَزوَّجن أشخاصًا من خارج الإقليم، كما أسهم في انتشار الفساد والمحسوبية وانتهاك حقوق السيدات والأطفال والمجتمعات القبلية، وفقًا له.

- التحفز العسكري الحدودي: على الرغم من تشديد باكستان على عدم لجوئها للتصعيد العسكري، وتركيزها على الإجراءات الدبلوماسية؛ إلا أن الخط الفاصل بين الدولتين قد شهد اشتباكات عسكرية متقطعة وتبادلًا لإطلاق النار على فترات متباعدة، وهو ما يرتبط بتشديد رئيس الوزراء الباكستاني في ٧ أغسطس على ضرورة تحلي الجيش الباكستاني بـ"اليقظة"، ووجود تصريحات سابقة لقيادات عسكرية باكستانية بأن "جميع الخيارات ممكنة" في الرد على إجراءات الهند في كشمير. ولا ينفصل ذلك عن تصريح قائد الجيش الباكستاني وثيق الصلة بدوائر صنع القرار الجنرال "قمر باجوا" بأن الجيش " سيذهب إلى أي مدى لمساندة شعب كشمير الذي انتُهكت حقوقه" وذلك خلال اجتماعه مع قادة أركان القوات المسلحة، مؤكدًا أن الجيش "على أهبة الاستعداد، وسيذهب إلى أي مدى لتنفيذ التزاماته في هذا الخصوص".

تنامى الرغبات الهندية والباكستانية:

على الرغم من تدويل قضية كشمير بعرضها على مجلس الأمن الدولي، وإعراب القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا عن قلقهم بسبب التصعيد المتبادل بين الهند وباكستان وحالة الاحتقان التي يشهدها الإقليم[٢٤]؛ إلا أن المحفزات الداخلية كانت الأكثر محورية في التوترات الأخيرة بين الهند وباكستان. وتمثلت أهم محفزات التصعيد فيما يلي:

١- تعزيز القومية الهندوسية: يعد قرار إلغاء الحكم الذاتي لكشمير التزامًا من جانب حزب "بهاراتيا جاناتا" ذي التوجهات القومية الشعبوية بالتعهدات التي طرحتها قياداته خلال السباق الانتخابي خاصة في إطار التوافقات مع منظمة "راشتريا سوايامسيفيك سانج" اليمينية الهندوسية التي حشدت أصوات الهندوس لصالح الحزب في الانتخابات التشريعية مقابل حماية مصالح القومية الهندوسية في مواجهة الأقليات الأخرى، وهو ما دفع قيادات "بهاراتيا جاناتا" للمبادرة باتخاذ القرار الأخير لتعزيز التأييد الداخلي للحزب.

وكان الخطاب السياسي لرئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" يستهدف تأكيد التزامه بالخط العام للحركة ومبادئ "الهندوتفا" التي تقوم على إنهاء عهد تهميش واستبعاد القومية الهندوسية من دوائر صنع القرار وتأكيد الالتزام بالمبادئ الدينية وسيطرة الأغلبية على مقاليد السلطة، بالإضافة للدفاع عن العقيدة الهندوسية.

٢- هيمنة "أميت شاه": يرتبط قرار إلغاء الحكم الذاتي لإقليم كشمير بالدور المركزي لوزير الداخلية الهندي "أميت شاه" (وهو رئيس حزب بهاراتيا جاناتا القومي الحاكم) في استصدار القرار الأخير، إذ يتبنى الرجل القوي داخل الحزب الحاكم توجهات معادية لباكستان، وقد مارس خلال الفترات الاخيرة ضغوطًا على دوائر صنع القرار في الهند لإنهاء الوضع الخاص لإقليم كشمير، خاصةً بعد اكتسابه مزيدًا من النفوذ بعد دوره المركزي في حسم الانتخابات التشريعية الهندية لصالح الحزب الحاكم التي أُعلنت نتائجها في مايو ٢٠١٩، وتحوله إلى الرجل الأقرب لرئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي".

٣- صعود الشعبوية السياسية: باتت التوترات المتبادلة بين الهند وباكستان أحد أهم مصادر تعزيز الشرعية السياسية عبر استعراض قدرة القيادات على اتخاذ مواقف متشددة خلال الاشتباكات المتبادلة، فعلى سبيل المثال، استغل حزب بهاراتيا جاناتا هجوم جماعة جيش محمد على حافلة تابعة للجيش الهندي في كشمير في فبراير ٢٠١٩، في حشد التأييد الشعبي لصالحه خلال الانتخابات الهندية، مستعرضًا الرد العسكري الهندي الفوري على الهجوم بشن غارات جوية على معسكرات الجماعة في بلدة بالاكوت في إقليم خيبر بختون خوا في باكستان، وتمكن نيودلهي من استعادة الطيار الهندي الذي تمّ إسقاط طائرته في باكستان، وهو ما زاد من شعبية رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" بصورة غير مسبوقة، وجعل الانتخابات التشريعية محسومة لصالح حزب بهاراتيا جاناتا.

وفي المقابل، تمكن رئيس الوزراء الباكستاني "عمران خان" من حصد بعض النقاط السياسية خلال الأزمة عبر استعراض قدرته على تحجيم اتجاهات التصعيد

الهندية، وتجنب الانزلاق إلى مواجهة عسكرية غير محسوبة مع تأكيد قدرات الردع الخاصة بالجيش الباكستاني الذي تمكن من إسقاط مقاتلتين هنديتين من طراز "ميراج ٢٠٠٠-" قبيل نهاية فبراير ٢٠١٩[٢٥].

٤- تحجيم التدخلات العسكرية في السيطرة على الحكم: حيث سعى رئيس الوزراء الباكستاني إلى تأكيد قدرته على التصعيد السياسي والدبلوماسي واتخاذ مواقف حازمة تجاه الإجراءات الهندية الأخيرة بهدف تحجيم تحركات الجيش الباكستاني والمخاوف لدى النخب السياسية في باكستان من قيام العسكريين بانتزاع زمام المبادرة وخروجهم عن السيطرة المدنية استغلالًا لأحداث كشمير، وهو ما دفعه للمبادرة باتخاذ الموقف التصعيدي، وطرد السفير الباكستاني لإثبات قيادته للدولة، وقدرته على الرد بقوة على الإجراءات الهندية.

ويرتبط ذلك بالتاريخ الممتد للهيمنة السياسية للعسكريين في باكستان، وحداثة عهد انتقال السلطة للمدنيين في إسلام أباد، وهو ما يرتبط باستغلال المؤسسة العسكرية الباكستانية خلال فترات طويلة من تاريخ إسلام أباد لعدم الاستقرار السياسي وصراعات النخب والتيارات السياسية في تعزيز سيطرتهم على مقاليد السلطة.

احتمالات تنامي الصراع

على الرغم من أجواء التصعيد المتبادل، إلا أن الإجراءات المتبادلة بين الهند و باكستان[٢٦] لا تزال محكومة بقيود صناع القرار ولا تتجاوز المساحات المحظورة والخطوط الحمراء. وفي المقابل، تتمثل السيناريوهات الأسوأ في فقد الدولتين السيطرة على مسارات التصعيد نتيجة حدوث ارتدادات عنيفة غير مقصودة للإجراءات المتبادلة، وتتمثل أهم هذه السيناريوهات فيما يلي:

١- اندلاع الاشتباكات الحدودية: ويقصد بذلك اندلاع اشتباكات مسلحة بين القوات الهندية والباكستانية المنتشرة على طول خط السيطرة مما يتسبب في وقوع ضحايا من الطرفين، ويدفع هذا بالدولتين لاتخاذ قرار اللجوء للرد العسكري المباشر، مما ينذر بتفجر حرب جديدة بين الدولتين، ويرتبط ذلك بالتحفز العسكري المتبادل والانتشار الكثيف للقوات وأوامر الاستعداد والتعبئة التي تم اتخاذها خلال الأيام الماضية.

٢- تفجر الإرهاب في كشمير: ينطوي هذا السيناريو على حدوث عدة تفجيرات إرهابية في الشطر الهندي من كشمير تستهدف مناطق تمركز القوات الهندية، وتسبب وقوع عدد كبير من القتلى مما يتسبب في اتخاذ رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" قرارًا بالرد عسكريًّا على باكستان، وتنفيذ عمليات عسكرية ضد موقع تمركز التنظيمات التى تعتبرها الهند إرهابية، وهو ما ستترتب عليه العودة للاشتباكات العسكرية التي تفجرت قبيل نهاية فبراير ٢٠١٩ بعد العملية الإرهابية التي استهدفت حافلة للجيش الهندي في كشمير.

٣- إسقاط المقاتلات الحربية: قد تلجأ أي من الدولتين وخاصةً باكستان للرد على إجراءات التصعيد بإسقاط بعض المقاتلات الحربية وادعاء أنها قامت باختراق المجال الجوي، وتخطي خط السيطرة الفاصل بين الشطرين الهندي والباكستاني في كشمير مما يتسبب في اندلاع المواجهات العسكرية بين الدولتين، حيث ردت باكستان على الغارات الجوية الهندية على منطقة "بالاكوت" في فبراير ٢٠١٩ بإسقاط مقاتلتين من طراز "ميراج-٢٠٠٠"، وهو ما دفع نيودلهي للرد بإسقاط مقاتلات باكستانية، بحيث أصبح تبادل إسقاط المقاتلات هو نمط التصعيد المتبادل بالتوازي مع الاشتباكات المسلحة على طول خط السيطرة.

٤- تفجر الاضطرابات الطائفية في الهند: يقصد بذلك حدوث اشتباكات على أسس طائفية في الهند وإقليم كشمير بسبب حالة الشحن الطائفي، وخاصةً من جانب القيادات القومية الشعبوية بحزب بهاراتيا جاناتا، ويرتبط ذلك بتاريخ الصدامات الطائفية الدامية في الهند، وخاصةً في بعض الولايات مثل جوجارات التي يتم توجيه اتهامات لرئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" بارتكاب انتهاكات بحق الأقليات خلال فترة رئاسته لوزراء حكومة الولاية، وتبنيه مواقف قومية متشددة داعمة للتكوينات الهندوسية خلال هذه الفترة، وينذر ذلك بتفجر الاضطرابات الأهلية في الهند والشطر الهندي من كشمير، وهو ما سيزيد من حدة الاحتقان في العلاقات بين الهند وباكستان.

خاتمة:

من خلال العرض السابق للازمة المتصاعدة بين الهند وباكستان على خلفية اتخاذ الهند قراراً بإلغاء الوضع القانوني والدولي لإقليم كشمير فيما يخص تمتعه بالحكم الذاتي، فسوف يكون هناك عدة سيناريوهات لاستمرار الصراع حول كشمير، منها: إقامة دولة بكشمير قائمة بذاتها تشرف عليها كل من الحكومة الهندية والباكستانية في سبيل خلق منطقة تكامل اقتصادي بين الهند وباكستان في المنطقة، او اقتسام الإقليم بين الهند وباكستان من خلال ضم الجزء الذى يقطنه المسلمين الى باكستان وضم الهند للجزء الذي يقطنه الهنود والسيخ.

وقد اتضح من خلال التسلسل الزمنى للدراسة ان مراحل الصراع تطورت على مدار عدة عقود حتى وصلت الى الحرب، ولم تفلح الوساطات الدولية في انهاء ذلك الصراع، الا انه على ارض الواقع اوجد القرار الهندي أثار تعقيديه على العلاقات الهندية الباكستانية تزداد وتيراتها بإجراءات تتخذها كلا من البلدين، وهو الامر الذى يهدد الامن والسلم الاقليميين ومن **هنا نلخص نتائج الدراسة في** الاتي:

١- لقد خلق الاحتلال البريطاني للهند بيئة لم يعهدها جنوب آسيا عبر قرون من العيش المشترك، ولذا ينبغي طرح مثل هذا الفهم الدقيق للبحث في أسباب استمرار نقاط الخلاف، وإلا فإن المصالح المشتركة لن تكون قادرة على إيجاد مكان لفهم طبيعة الصراع.

٢- شهدت قضية كشمير منذ بداية ظهورها على مسرح الأحداث المحلية والعالمية العديد من الحلول المقترحة لفض النزاع حولها بشكل سلمي إلا أنها لم تطبق على أرضية الواقع بسبب الموقف الهندي الرافض لحق تقرير المصير للاقليم الذى اعتمدته الامم المتحدة.

٣- على الرغم من تمسك الهند وباكستان بوضع قيود على التصعيد العسكري المتبادل، وعدم تجاوز الخطوط الحمراء في كشمير، إلا أن احتمالات حدوث تصعيد غير محسوب وانزلاق لمواجهة عسكرية قد لا يكون مستبعدًا في ظل

حالة الاحتقان التي يشهدها إقليم كشمير بسبب إجراءات الإغلاق الأمني والحشد الشعبي والتحفز العسكري المتبادل بين الدولتين، ووجود احتمالات حدوث عمليات إرهابية تستهدف القوات الهندية المنتشرة في الإقليم.

٤- رفض سكان الاقليم ذات الغالبية المسلمة و قيادته للقرار الهندى بالغاء المادة ٣٧٠ من الدستور المتعلقة بالحكم الذاتي للاقليم وذلك لتبعاته التى قد تؤدى لحق السكان من خارج الاقليم فى التملك و شراء الأراضي والعقارات فى الاقليم وهو ما يؤدى الى التغيير الديموغرافى للتركيبة السكانية لمنطقتهم على المدى الطويل.

٥- ان دخول دول عالمية مع طرفى الصراع بعيداً عن قرارات الامم المتحدة سيزيد الموقف تعقيداً وسيؤدى الى عدم استقرار إقليمي في منطقة اسيا الوسطى.

٦- ما يسبب قلق للهند هو تحول الاقليم لدولة مستقلة على غرار انفصال بعض الاقاليم في اسيا و الذى سيؤدى الى ظهور عدة حركات انفصالية في المنطقة، وخاصة ان الهند دولة يتجاوز عدد سكانها المليار نسمه، ويقطنها عدد كبير من العرقيات و الديانات، وبالتالي سيكون ذلك محفزاً لنشأة حركات انفصالية.

٧- لا يمكن ان تحل القوة المسلحة او الحروب أي نزاعات قائمة على المدى البعيد، حيث ان الهند و باكستان خاضتا اكثر من حرب خلال العقود الاخيرة، وتغيرت نظم الحكم في كلا الدولتين، الا ان النزاع و الصراع مازال هما المسيطران على العلاقات بينهم.

مراجع الدراسة:

(1) United Nations (UN), "Security Council Condemns Nuclear Tests by India and Pakistan" http://www.un.org/News/Press/docs/1998/sc6528.doc.htm

(٢) "العرقيات في الهند، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2075F650-9B70-45BB-8A7E-5BB30024D254

(٣) فرج جبران، تعال معي إلى باكستان، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للعليم والثقافة).
World Kashmir freedom movement, Kashmir Center, Brown house Road, London. W13, p 6.

(٤) إسماعيل أحمد ياغي محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ٩٨٧-١٤٠٠هـ/ ١٤٩٢-١٩٨٠م، (الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٤م)، الجزء ١ الجناح الآسيوي.

(5)http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D9%83%D8%A7%D8%B1

(6) Stein, Burton: A History of India. Oxford University Press. 2010. Page 358.

(٧) ستار جبار علاوي، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، (دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢) الطبعة ١.

(٨) كنزة خواتمياني، "سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان وآثره إقليميا ودوليا ١٩٩٨-٢٠١٢"، رسالة ماجستير (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ٢٠١٤-٢٠١٥).

(9) The Latest Kashmir Conflict Explained , India argues it is stabilizing Kashmir—but, Islamabad says it will have dire consequences for the region, https://www.usip.org/publications/2019/08/latest-kashmir-conflict-explained

(10) A brief history of the Kashmir conflict, https://www.telegraph.co.uk/news/1399992/A-brief-history-of-the-Kashmir-conflict.html

(11) http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2075F650-9B70-45BB-8A7E-5BB30024D254

(12) India-Pakistan Tensions Test China's Relationships, Crisis Management Role, https://www.usip.org/publications/2019/03/india-pakistan-tensions-test-chinas-relationships-crisis-management-role

(13) The Latest Kashmir Conflict Explained , India argues it is stabilizing Kashmir—but, Islamabad says it will have dire

consequences for the region, https://www.usip.org/publications/2019/08/latest-kashmir-conflict-explained

([14]) Soutik Biswas ,Kashmir crisis: How to read India's threat to Pakistan, https://www.bbc.com/news/world-asia-india-49737886

([15]) The Latest Kashmir Conflict Explained , India argues it is stabilizing Kashmir—but, Islamabad says it will have dire consequences for the region, https://www.usip.org/publications/2019/08/latest-kashmir-conflict-explained

([16]) The Latest Kashmir Conflict Explained , India argues it is stabilizing Kashmir—but, Islamabad says it will have dire consequences for the region, https://www.usip.org/publications/2019/08/latest-kashmir-conflict-explained

([17])Soutik Biswas, Kashmir crisis: How to read India's threat to Pakistan, https://www.bbc.com/news/world-asia-india-49737886

([١٨]) وزير الخارجية الباكستاني في بكين لمناقشة وضع كشمير، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٩/٠٨/٠٩، شوهد في ٢٠١٩/٠٩/١٣ في:

http://bit.ly/2Z2QCSV

([١٩]) "الخارجية الأمريكية: واشنطن تدعم الحوار المباشر بين الهند وباكستان وتدعو للهدوء وضبط النفس"، وكالة سبوتنيك، ٢٠١٩/٠٨/٠٧، شوهد في ٢٠١٩/٠٨/١٠، في:

https://sptnkne.ws/8TRq

([20]) Dipanjan Roy Chaudhury, "Russia backs India as China takes Pakistani line at UN", The Economic Times, 15/08/2019, accessed on 16/08/2019 at: http://bit.ly/2Neso1P

([٢١]) "الصين تصف القرار الهندي حول كشمير بـ غير المقبول"، وكالة الاناضول، ٢٠١٩/٠٨/٠٦، شوهد في، ٢٠١٩/٠٨/١٠، في :

http://bit.ly/2Z2Gaee

([22]) Kashmir move spells trouble for other Indian states, https://www.bbc.com/news/world-asia-india-49329370

([23]) Soutik Biswas, Kashmir crisis: How to read India's threat to Pakistan, https://www.bbc.com/news/world-asia-india-49737886

([24]) Soutik Biswas, Kashmir crisis: How to read India's threat to Pakistan, https://www.bbc.com/news/world-asia-india-49737886

([٢٥]) أزمة كشمير .. تاريخ من الاشتعال، متاح على https://madamasr.com/ar/2019/08/10/feature-سياسة/السبت-١٠-أغسطس-أزمة-كشمير-لماذا-اشتعلت-م/

([26]) Kashmir move spells trouble for other Indian states, https://www.bbc.com/news/world-asia-india-49329370

******